

أمن الطاقة والصراع الاستراتيجي للقوى العظمى في منطقة حوض البحر الأحمر

د. ابوبكر فضل محمد عبدالشافع

باحث بمركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان

المستخلص:

أصبحت منطقة البحر الأحمر بطرفيها الأفريقي والعربي مسرحا للتنافس والصراعات الدولية لمكانتها في الاستراتيجيات الدولية ماضيا وحاضرا ومن المتوقع مستقبلا، كإحدى المناطق الغنية بالطاقة والواعدة بكميات كبيرة من احتياطات العالم ولموقعها الاستراتيجي. ونتيجة لذلك أصبحت المنطقة في محور الاهتمام العالمي؛ لما تمثلها من أهمية جيوبوليتيكية واستراتيجية واقتصادية متنامية، باعتبارها ممرا لمعظم الطاقة المستخرجة من دول الخليج العربي والقرن الأفريقي والمتجهة الى الولايات المتحدة والصين والهند واليابان وأوروبا وغيرها، كما أنها شريان ناقل للتجارة العالمية من الدول الآسيوية ودول الغرب واليهما، الأمر الذي أدى بدورها إلى احتدام الصراع الدولي فيها، وقد أسهم الصراع الإستراتيجي من قبل القوى الدولية الكبرى والصاعدة في المنطقة من أجل انشاء القواعد العسكرية والموانئ التجارية، في إضفاء المزيد من التعقيد والتشابك على مجمل الصراعات التي تشهدها المنطقة، وهو ما أثر سلبا على أمن المنطقة برمتها وترك ظلال قائمة على مستقبلها السياسي والاقتصادي. ومن المتوقع أن يستمر اعتماد هذه القوى على الطاقة والتنافس في التمتع بالمنطقة عسكريا وتجاريا في المستقبل. تنبع أهمية الورقة من قوة وتأثير الطاقة وأمنها في الاستراتيجيات الدولية وقد شكلت المنطقة بؤرة الصراعات الدولية ماضيا وحاضرا لما تمثلها من أهمية استراتيجية واقتصادية. وتهدف الورقة الى التعرف على الصراع الدولي في المنطقة من أجل تأمين أمنها الطاقوي والتموضع الاستراتيجي وأهمية المنطقة وامكانياتها الطاقوية وممراتها الاستراتيجية والقواعد العسكرية فيها. تستخدم الورقة طريقة تكامل المناهج في معالجة اشكالية الورقة. وقد توصلت الورقة الى العديد من النتائج أهمها أن أمن الطاقة والموقع الاستراتيجي لدول حوض البحر الاحمر اصبحا دافعا للصراع بين القوى الدولية، نظرا لارتباطهما باستراتيجيات هذه القوى ومساعدتها للتحكم في الأمن والسياسة والاقتصاد الدولي، مما انعكس آثار تلك الصراعات على أمن المنطقة. وتوصي الورقة بصياغة تصورات استراتيجية تعمل على ترسيخ الشراكات الاستراتيجية للاستفادة من الموارد والميزات التي تتوافر في المنطقة وتوظيفها لمصلحة شعوب المنطقة وتحقيق أمنها الانساني.

الكلمات المفتاحية: أمن الطاقة، الصراع الإستراتيجي، القوى العظمى، البحر الأحمر.

Abstract:

Read Sea area both African and Arabian parts become area for international competition conflicts. The area Due to the strategic location since past to future, it is considered to be as one of richest energy zone and promising for high reserves in the world, that resulted to be interested area globally for geopolitical, strategic, economic development. That area consider as crucial passage for explored energy and oil from Gulf Arab countries and horn Africa countries heading to USA, Chania, India, Japan and Aruba etc. as well as this area consider usage for international commercial transportation, interconnection between Asia and western Countries Aruba, all mentioned factors led to be the area internationals conflicts zone.

The strategic conflict from biggest, rose up international forces in the area contributed to setting up and establish militaries bases, commercial ports, that complexes the root of conflict which witness in the area and it has negative impact in entire the area which contributed to Ambiguous politics and economic future. The energy forces are expected to continue for competition to gain energy, commercial militaries bases in future. The importance of this paper coming from security and strategic of energy and their strong influences in future.

The area become center for international conflict due to the biggest international forces are races and compete to secure their oil and energy. The main objective of the paper to highlights to international conflicts in the area which caused by protection and security the energy and strategical location and interest of the biggest international forces to the area as well as ability of transport the energy through the passageway and relocations of militaries bases too.

The methodology used in this paper are complete method to handle papers harps/design.

The research resulted to several recommendation, but the most important result is , security of energy, strategic location for Red Sea countries attract conflicts between international forces due to the interrelating to strategic of international forces and security of their interests; economics, security control. The factors above reflect to the causes of conflict in the area.

The paper recommended to redrafting the strategic to enhance strategic partnership which led to utilization of resources and better usage distinguish available in the area to be benefits of people in the area and to achieve human security too.

Opening words; security of energy, strategy conflict, greatest forces, Read Sea.

تمهيد:

أصبحت الطاقة ومشتقاتها أساس التقدم الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي وعماد قيام المجتمعات المتطورة، واحتلت أهمية متعاظمة لدى المجتمعات الصناعية الكبرى والصاعدة، ليس لكونها شريان الحياة الاقتصادية فقط، بل لأهميتها في تحديد قوة الدولة ووضعها العالمي، في ظل وجود خلل بين هيكل النظام الدولي وبنيته وتوزيع مصادر الطاقة. ولأهمية توافر

مصادر الطاقة الكافية والأمنة للدول الصناعية الكبرى، بما لا يؤثر في وضعها الاقتصادي ومكانتها الدولية، في ظل تنافس القوى الصاعدة، للسيطرة على مصادر الطاقة التي تتسم بالندرة مع تزايد الاستهلاك العالمي. كل ذلك أسهم في جعل أمن الطاقة قضية مركزية في الاستراتيجيات الدولية وجزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي للدولة. وبرز أمن الطاقة على الساحة الدولية مع زيادة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، وتطور أكثر في فترة مابعد الحرب الباردة في إطار التطور في مفهوم الأمن عموماً. وقد أضحت أمن الطاقة أحد أبرز تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها في التفاعلات الدولية ضمن العديد من التغيرات والمفاهيم المعاصرة، التي باتت تشكل السياسة الخارجية للقوى العظمى والصاعدة.

وقد أصبحت منطقة البحر الأحمر بطرفيها الأفريقي والعربي مسرحاً للتنافس والصراعات الدولية لمكانتها في الاستراتيجيات الدولية ماضياً وحاضراً ومن المتوقع مستقبلاً، كإحدى المناطق الغنية بالطاقة والواعدة بكميات كبيرة من احتياطات العالم ولموقعها الاستراتيجي. ونتيجة لذلك أصبحت المنطقة في محور الاهتمام العالمي؛ لما تمثلها من أهمية جيوبوليتيكية واستراتيجية واقتصادية متنامية، باعتبارها ممراً لمعظم الطاقة المستخرجة من دول الخليج العربي والقرن الأفريقي والمتوجهة إلى الولايات المتحدة والصين وأوروبا، كما أنها شريان ناقل للتجارة العالمية من الدول الآسيوية ودول الغرب واليهما، الأمر الذي أدى بدورها إلى احتدام الصراع الدولي فيها، وقد أسهم الصراع الإستراتيجي من قبل القوى الدولية الكبرى والصاعدة في المنطقة، وإنشاء القواعد العسكرية والموانئ التجارية في إضفاء المزيد من التعقيد والتشابك على مجمل الصراعات التي تشهدها المنطقة، وهو ما أثر سلباً على أمن المنطقة برمتها وترك ظلال قاتمة على مستقبلها السياسي والاقتصادي. ومن المتوقع أن يستمر اعتماد هذه القوى على الطاقة والتنافس في التموقع بالمنطقة عسكرياً وتجارياً في المستقبل، ولذلك النتيجة الطبيعية هي زيادة حدة الصراع بين هذه القوى مما يؤثر على أمن دول حوض البحر الأحمر. توجد بعض الدراسات السابقة في هذا المحور منها دراسة عارف عادل مرشد بعنوان: أمن البحر الأحمر بين أمن الطاقة ومصالح القوى الإقليمية والدولية، ورقة علمية منشورة عن مؤسسة الفكر العربي. ودراسة البروفسير صلاح الدين عبدالرحمن الدومة، بعنوان أمن القرن الأفريقي، (الخرطوم: الدار السودانية للكتب، الطبعة الثانية، 2007م). ودراسة صلاح الدين حافظ، بعنوان: صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982م).

إشكالية الورقة: أصبحت الطاقة المحدد الرئيسي للصراع الدولي في العالم، وأن القوى الكبرى في سعيها لتحقيق أمنها الطاقوي تنافست وتصارعت على الطاقة في المناطق الحيوية المنتجة لها، وفي الممرات البحرية الاستراتيجية، لا سيما منطقة البحر الأحمر، مما أثر تلك

الصراعات على أمن المنطقة. وعلى ضوء هذه الإشكالية:

ما دوافع الصراع الاستراتيجي للقوى العظمى بمنطقة حوض البحر الأحمر؟ وإلى أي مدى تأثر أمن المنطقة بتلك الصراعات؟

فرضيات الورقة: تنطلق الورقة من فرضيتين أساسيتين وهي، أن أمن الطاقة قضية مركزية في الاستراتيجيات الدولية للقوى العظمى والصاعدة كقضية أمن قومي لها، وأن منطقة البحر الأحمر بموقعها الجيوستراتيجي ووفرة الطاقة فيها، أصبحت دافعا للصراعات الدولية، نظرا لارتباطها باستراتيجيات تلك القوى، ومساعدتها للتحكم في السياسة والاقتصاد الدوليين. وأن تلك الصراعات لها آثار على أمن المنطقة.

تركز الورقة على صراع الاستراتيجيات للقوى العظمى الثلاث: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (روسيا حاليا) والصين في الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الراهن (-1945 2020م)، وستتم مناقشة تلك القضية من خلال المحاور الرئيسة التالية:

المحور الأول: مفهوم أمن الطاقة

أولاً: مفهوم الأمن: يتسم مفهوم الأمن الذي يعد أحد المفاهيم المركزية في العلاقات الدولية بالتغيير والتطوير، وهو في حقيقته مفهوم متغير غير جامد، شهد توسعا في أبعاده لتتجاوز التهديدات العسكرية إلى غير العسكرية التي لا تقل أهمية عنها، والتي تنوعت بين تهديدات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية، واعتمد وحدات تحليلية غير الدولة القومية لموضوعه، فضلا عن تنوع مصادر تهديده. فهو مفهوم في حالة حركة ديناميكية⁽¹⁾. وقد أدت التغييرات التي طرأت على البيئة الأمنية المعاصرة وبروز تهديدات جديدة، مثل الارهاب والجريمة المنظمة والأمراض، وهي تهديدات ترتبط بعوامل الخطر في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، وتعمق الأهداف المهددة لتشمل الأمن بكل مستوياته⁽²⁾. ونتيجة لذلك ظهرت مفاهيم جديدة في حقل الدراسات الأمنية كالأمن المائي والأمن الغذائي والأمن الإنساني وأمن الطاقة.

ثانياً: مفهوم أمن الطاقة: يرجع بدايات ظهوره إلى قرار ونستون تشرشل سنة 1912م، لتنوع مصادر الطاقة⁽³⁾. حيث أشار إلى أن «أمن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع فقط»، ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن فما زال التنوع هو المبدأ الحاكم لقضية أمن الطاقة⁽⁴⁾. ومع الحوادث التي شهدتها النظام الدولي من أزمة حظر النفط العربي في عام 1973م والثورة الاسلامية الايرانية في عام 1979م التي نتج منها ارتفاع كبير في أسعار النفط زاد الاهتمام بهذا المفهوم عالمياً، خصوصا لدى الولايات المتحدة الأمريكية وكبرى الدول الصناعية المستهلكة للطاقة، وتزايدت أهميته مع تزايد التهديدات الارهابية بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001م بإستهداف المنشآت النفطية ولا سيما في منطقة الخليج ذات الثقل الاستراتيجي في سوق الطاقة الدولية⁽⁵⁾.

تمحورت المقاربات التقليدية في مفهوم أمن الطاقة على أمن العرض، من خلال التركيز على توفير الانتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع، وأن أمن الطاقة لأي دولة يتحقق في حالة واحدة وهي أن تتوافر لديها موارد للطاقة آمنة وكافية. هذا التعريف للمفهوم، دعمه تدخل القوى الكبرى في العديد من المناطق الرئيسية المنتجة للطاقة لضمان تدفقها. فالتعريف التقليدي لأمن الطاقة، ارتكز على تجنب أزمات الطاقة، وأزمة الطاقة هي ذلك «الموقف الذي تعاني منه دولة ما من نقص في العرض من مصادر الطاقة، وهو ما يتزامن مع ارتفاع سريع في الأسعار بشكل يهدد الأمن القومي والاقتصادي للدولة».

وإذا كان الاقتراب التقليدي ارتكز على قطع الإمدادات، كونها مصدر التهديد الوحيد لأمن الطاقة، إلا أنه منذ الأزمة النفطية عام 1973م، فقد شهد سوق الطاقة العالمي مجموعة من الأزمات والتحولت لم ترتبط بوقف الإمدادات. وأبرز تلك التحولات كان بروز ما يطلق عليه وطنية الطاقة⁽⁶⁾. وقد أولت الدول المستهلكة التي تعتمد في تلبية حاجاتها من الطاقة على الخارج أهمية إلى خطر تعرقل الإمدادات. وبناء على ذلك يتمحور الجدل الذي يدور في الدول المستهلكة للطاقة، حول تنويع مصادر العرض والوصول الآمن إلى مصادر الطاقة في ظل تزايد حدة التنافس بين الدول الكبرى المستهلكة للطاقة واستقرار أسعار الطاقة في الأسواق العالمية وهامش الأمن في حالات الطوارئ وطرح مصادر بديلة للطاقة. وبالنسبة إلى الشركات التجارية العاملة في سوق الطاقة يتمحور مفهوم أمن الطاقة لديها في وجود نظام استثماري قانوني ومستقر في الدول المنتجة⁽⁷⁾.

فتبني كل دولة مفهوما خاصا بأمن الطاقة أدى إلى غياب مفهوم متفق عليه بين الدول، ما ساهم بدوره في غياب أوجه التعاون بين طرفي المعادلة (الدول المستهلكة والدول المنتجة)، الأمر الذي يوجد ما يسمى بمعضلة الطاقة، والتي هي سعي الدولة نحو تحقيق أمنها الطاقوي بما يؤثر في سياسات الدول الأخرى المستهلكة للطاقة.

المحور الثاني: مفهوم الصراع الاستراتيجي

تعتبر ظاهرة الصراع الدولي بين القوى الكبرى في العالم من الظواهر المؤثرة على الأمن والسلم الدوليين، وهي تهدد استقرار بقية الدول واستقلالها. وهذه الظاهرة كثيرة التغير والتطور بشكل دائم، ويعود ذلك إلى العوامل المتعددة التي تؤثر في طبيعة الصراع، والكيفية التي يدور حولها، والاهداف التي تسعى اطرافه للوصول إليها.

فالقوى العظمى تتطلع دائما إلى القيام بدور مميز في ادارة الشؤون الدولية، وتعمل من خلال ذلك على تحقيق مصالحها الحيوية واهداف استراتيجيتها العليا. والصراع الاستراتيجي في جوهره، يقوم بسبب التعارض بين المصالح والاهداف، وتنافس هذه الدول على بسط سيطرتها ونفوذها بكل الوسائل المتاحة⁽⁸⁾.

وباستخدام القوى الدولية للاستراتيجيات في صراعاتها الدولية لتحقيق أهدافها، وصفت بالصراعات الاستراتيجية لتعقيداتها وأهميتها، وأصبحت لها نظريات وأبعاد، وتطورت نظريات الصراع الاستراتيجي ووسائله في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وفي ظل نظام التوازن الدولي ثنائي القطبية، وتحت تأثير التقدم الهائل في صناعة الأسلحة النووية والصواريخ، وظهور قوة دولية عظمى جديدة وهي الصين. فبعد أن كان الصراع يدور بطريقة مباشرة بين القوى الكبرى، أصبح في ظل ميزان الرعب النووي يجري بطريقة متنوعة وغير مباشرة.

ويرى هانز مورجنتاؤ، أن القضية التي تحكم العلاقات الدولية، سواء في السلم أم الحرب هي الصراع الدائم بين الدول الكبرى من أجل الوصول إلى الوضع الأفضل في سبيل تحقيق أهدافها القومية. لذا تستند كل دولة لبلوغ غاياتها إلى تخطيط استراتيجية متكاملة، تعتمد على دراسة أوضاعها في ضوء إمكاناتها المادية والمعنوية أولاً، ثم دراسة الأوضاع المختلفة في الدول المواجهة لها في الصراع واستطلاع استراتيجيتها.⁽⁹⁾

وقد ركزت الصراعات الاستراتيجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حول السيطرة على الطاقة والمواقع الاستراتيجية. وبنهاية الحرب الباردة تعددت أدوات الصراع الاستراتيجي المستخدمة في الصراعات الدولية منها العسكرية والاستخباراتية والاقتصادية والثقافية والاعلامية والدبلوماسية وغيرها، بمعنى آخر أن القوة والتأثير المستخدمة في الصراعات الدولية تعددت وتنوعت منها القوة الصلبة والناعمة والذكية.

المحور الثالث: تعريف وأهمية منطقة حوض البحر الأحمر

يمتد البحر الأحمر من مينائي السويس والعقبة شمالاً إلى باب المندب جنوباً، ثم يتسع جنوب لتكوين خليج عدن وتبلغ مساحته 437969 كم² وأنه قد سمي بالبحر الأحمر لأن به نوعاً من الطحالب التي تطفو على مياهه يميل لونها إلى الإحمرار مما يضيف على مياه البحر هذا اللون. ويبلغ طول البحر الأحمر حوالي 2000 كم ويتراوح عرضه بين 400 كم (في النصف الجنوبي) وبين 200 كم (في النصف الشمالي). وتطل على مياهه تسع دول هي مصر، والأردن، وإسرائيل، والسعودية، والسودان، واليمن، وإريتريا، وجيبوتي، والصومال⁽¹⁰⁾. وكان قديماً يطلق عليه بحر القلزم وإن اسم البحر الأحمر جاء نتيجة لتكوين الطحالب في الشعب المرجانية ذات اللون البني المائل للحمرة الذي انعكس على مياهه وصار سبباً لتسميته الحالية⁽¹¹⁾.

وتتمتاز طبيعة سواحل البحر الأحمر بأنها قاحلة وخلوها من مصبات الأنهار والأمطار التي تقوم عليها الحياة الزراعية المستقرة، كان لها أثر كبير في قلة كثافة السكان ومراكز العمران والموانئ الواقعة على البحر. كما أن ضيق الرصيف القاري أثر في تقليل ارتباط السكان بمياه البحر الأحمر وخاصة أن الشعب المرجانية تغطي معظم أجزائه، وقد أدت تلك الشعب إلى صعوبة الملاحة في البحر الأحمر⁽¹²⁾. وعلى الرغم من ذلك فإن تلك الخصائص جعلت التجارة النشاط الحضاري

الرئيسي لشعوب البحر الأحمر، ومن ثم نشأت العلاقات الحضارية بين شعوب البحر⁽¹³⁾.

الأهمية الجيوستراتيجية:

اكتسب البحر الأحمر أهمية سياسية واستراتيجية واقتصادية منذ عصور التاريخ السحيقة، ذلك أن القدماء عرفوا فيه ميزة الربط بين الساحل الآسيوي والساحل الأفريقي. وعرفوا فيه كذلك ميزة الربط بين المحيط الهندي جنوبا والبحر الأبيض المتوسط شمالا، كأقصر طريق للملاحة والتجارة، وكان الهدف الاقتصادي والسياسي واضحا لهم، وهذه الميزة لازالت حتى اليوم تمثل أهمية جيوبوليتيكية واستراتيجية بالغة عند واضعي القرار السياسي ومخططي الاستراتيجيات ومحركي الصراعات الإقليمية والدولية.

وسواء أكانت الصراعات بين الشعوب القديمة في مصر والجزيرة العربية وسواحل إفريقيا، أو بين دويلات العصور الوسطى، أو بين امبراطوريات الاستعمار الأوربي في القرن التاسع عشر المتمثلة في بريطانيا وفرنسا والبرتغال وإسبانيا، أو بين القوى العظمى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا، فإن البحر الأحمر بمدخله الشمالي عند السويس، وبمدخله الجنوبي عند باب المندب والقرن الأفريقي، ظل وسيظل يلعب دور محور الصراع في هذه المنطقة من العالم⁽¹⁴⁾.

وللمنطقة أهمية جيواقتصادية، بإعتبارها ممرا للنفط المستخرج من دول الخليج والقرن الأفريقي والمتجه إلى أوروبا والولايات المتحدة والصين والهند وغيرها، كما أنها شريان ناقل للتجارة العالمية شرقا وغربا. ومن هنا كانت وما زالت محط أنظار القوى الكبرى، وأصبحت من أهم بؤر الصراع الدولي. وجاء إنشاء إسرائيل وظهور إيران الخمينية ليزيدا من حدة الاستقطاب الدولي في بيئتها⁽¹⁵⁾. وتزداد أهمية المنطقة في الاستراتيجيات الدولية لقربها من أعلى مخزون نفطي في العالم، حيث يوجد 70% من احتياطي النفط العالمي في منطقة الخليج القريب من البحر الأحمر. ولهذا فإن أمن المنطقتين (البحر الأحمر والخليج) يبقى هاجسا دوليا. كما أن نسبة كبيرة من النفط تمر من الخليج عبر مضيق هرمز إلى خليج عمان ومنه إلى خليج عدن وباب المندب إلى البحر الأحمر وعبر قناة السويس إلى البحر المتوسط. ولهذا فإن البحر الأحمر مهم من جهة تخفيض نفقات نقل النفط إلى المستهلكين في الغرب وتقصير الوقت. وتتداخل أهمية البحر الأحمر مع الخليج العربي، لإرتباط المنطقتين بأهم مضيقين وهما باب المندب في البحر الأحمر وهرمز في الخليج. ومن يسيطر عليهما يستطيع السيطرة على البحر الأحمر والخليج. وكذلك تلعب الجزر في كليهما دورا مهما في محاولة السيطرة عليهما، ولهذا فإن البحر الأحمر والخليج العربي يعتبران من الناحية الجيوبوليتيكية والأمنية وحدة استراتيجية متكاملة⁽¹⁶⁾.

وبالنظر إلى كل هذه الأهمية الاستراتيجية قديما وحديثا على السواء فقد جلب الواقع الجغرافي

للبحر الأحمر المتاعب والمشاكل للدول المطلة على سواحله أو حتى القربية منه، وإذا كان هو طريق الحياة والتجارة والنفط والثراء للآخرين فقد لعب دور الآلام لأصحاب سواحله خاصة عند نقاط اختناقه في مدخله الجنوبي في منطقة القرن الأفريقي ومدخله الشمالي في مصر فقد تحملوا العبء الأكبر والأصعب من تلك الأطماع والصراعات على مر التاريخ⁽¹⁷⁾. وقد انعكس ويلات تلك الصراعات على أمن شعوب المنطقة ودولها.

الأهمية الجيوبوليتيكية:

يمثل البحر الأحمر أكبر ظاهرة إنكسارية في العالم «الأخدود الأفريقي العظيم»، ويتمتع بمكانة خاصة في الإستراتيجيات العالمية والإقليمية، ويتصف بسمات خاصة كمسرح حرب، وموقع استراتيجي وإقتصادي ذي أهمية على مستوى الإقتصاد العالمي والعلاقات الدولية. وبهذه الميزات الفريدة أضفى عليه أهمية جيوبوليتيكية. وزادت هذه الأهمية بعد افتتاح قناة السويس عام 1869م، حينما شقت اليابسة التي تجمع قارتي آسيا وأفريقيا، لتربط مياه البحر الأحمر بمياه البحر الأبيض المتوسط ليشكل بذلك أكبر عامل إختزال في جغرافية النقل البحري، الأمر الذي وضع المنطقة برمتها في قلب الخريطة الإستراتيجية الدولية⁽¹⁸⁾.

ويمكن القول أن البحر الأحمر جيوبوليتيكيًا، يتميز بميزتين أساسيتين في التحكم الاستراتيجي:

أولاً: يتميز البحر الأحمر بطول سواحله، فالسواحل الطويلة لها قدرة طاغية على التحكم في مياه البحر وفي الملاحة، ونتيجة لهذا فإن الدول المطلة على هذا البحر المتحكم في سواحله تؤدي دوراً أساسياً في لعبة الصراع الدائرة حوله، وتتحكم بالتالي في هذا الشريان السياسي والعسكري والاقتصادي.

ثانياً: امتلاء البحر الأحمر بالجزر المتناثرة شمالاً وجنوباً، والتي يرقى بعضها إلى أهمية استراتيجية بالغة تعادل أهمية نقاط الخنق والحصار والتحكم الاستراتيجي. وطبقاً للمراجع الدولية فإن مياه البحر الأحمر تحتوي على حوالي 380 جزيرة معروفة ومرصودة، بعضها أهل بقليل من السكان ومعظمها خال مهجور، والجدول التالي يوضح ذلك:

الدولة	طول الساحل بالميل البحري	عدد الجزر	أهم جزيرة
السعودية	930	144	فرسان
إريتريا	435	126	دهلك، حالب، فاطمة
اليمن	300	41	ذقر، حنيش الكبرى، بریم
السودان	400	36	سواكن
مصر	750	26	شدوان، تيران، صنافير
جيبوتي	20	6	موليلة (أم ليلة)
الأردن	13	—	—
إسرائيل	4	—	—
المجموع	2852	379	

جدول من إعداد الباحث

هذه الجزر تضيف على المنطقة الميزات الجيوبوليتيكية، وأن الإستفادة منها هي منبع الصراع الإقليمي والدولي الهادف إلى السيطرة على مواقع التحكم الإستراتيجي⁽¹⁹⁾.

وبتطبيق القواعد الجيوبوليتيكية على البحر الأحمر، يمكن رصد المميزات التالية⁽²⁰⁾:

1. يمتاز بالموقع الفريد الذي يتوسط القارات الكبرى الأساسية آسيا وإفريقيا وأوروبا، وقد لعب دورا تاريخيا في ازدهار الحضارات الآسيوية والافريقية والمتوسطية التي نشأت على شطآنه أو بقربها، بفضل قيامه بدور الشريان الحيوي لنقل التجارة فيما بين الشرق والغرب منذ عصور التاريخ القديمة وحتى اليوم.
2. يتميز كذلك بأنه يقع في الوسط بين البحار الشرقية والغربية، أو بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، وهو يشبه الجسر العائم بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب.
3. ثم هو يتميز في عصرنا الحالي بأنه يتوسط بين بحيرات البترول الضخمة التي ما زالت تحتفظ بأكثر من 90% من احتياطي العالم في الشرق الأوسط وإفريقيا، وبين أكثر مناطق العالم استهلاكاً لهذه السلعة الاستراتيجية بحكم أنها مناطق تضم دول العالم الصناعية المتقدمة.

المحور الرابع: دوافع الصراع الاستراتيجي

أولاً: الموقع الجيوستراتيجي

تتمتع منطقة حوض البحر الأحمر بموقع جيو-ستراتيجي متميز، تشمل البحر الأحمر والدول المشاطئة له وخليج عدن، وتؤثر جيواستراتيجيا على القرن الأفريقي ودول حوض النيل وبحر

العرب والمحيط الهندي، والخليج العربي بصفته العربية واليرانية. فالمنطقة ملتقى الطرق البحرية التي تربط بين شرق افريقيا والجزيرة العربية وايران والهند وجنوب شرق آسيا، وكلها مناطق تجارية نشطة وغنية بمصادر الطاقة وبالموارد الطبيعية المهمة.

وتتميز هذه المنطقة بأنها تشرف على موقعين استراتيجيين مهمين، يؤثران في المصالح الدولية تأثيرا كبيرا: باب المندب، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ومضيق هرمز، بوابة الخليج العربي. ويعتبر مضيق باب المندب والجزر الكثيرة المنتشرة شمالا، ميزة دفاعية للدول المطلة عليه. ويشكل البحر الأحمر المنفذ إلى البحر الأبيض المتوسط، وذلك من خلال قناة السويس في مصر. ويعتبر الشريان الرئيس للتجارة الدولية ونقل النفط من الشرق الأوسط إلى الدول الغربية في أوروبا وأمريكا. ويتصل هذا الموقع أيضا بمضيق هرمز عن طريق خليج عدن وبحر العرب وبحر عمان، وينفذ إلى الخليج من بوابته الجنوبية بين دولتي ايران (محافظة بندر عباس) وعمان (محافظة جزيرة مسندم). وللمضيق ممران فقط صالحان للملاحة: أحدهما في مياه عمان الإقليمية، وهو ممر الدخول إلى الخليج، والآخر في مياه إيران الإقليمية، وهو ممر الخروج من الخليج⁽²¹⁾.

وكذلك أن هذا الموقع المتميز أضاف للمنطقة بعدا استراتيجيا هاما من واقع أنها تسيطر على ممرات مائية حيوية إضافة إلى أنها مدخل هام لإفريقيا من جهة الشرق، بالإضافة إلى أن البحر الأحمر يقع عند منطقة التقاء ثلاثة قارات وتطل عليه عشرة دول تتنافس الدول العظمى على السيطرة عليها وذلك لوفرة الموارد الحيوية في باطنها، منها النفط ولما لتلك الدول من أهمية استراتيجية، لذا تسعى الدول العظمى للبحث عن موطئ قدم لها في هذه المنطقة، حتى تتمكن من تأمين مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية⁽²²⁾.

ثانيا: الدوافع الأمنية والعسكرية

على الرغم من التطور التكنولوجي الهائل الذي طرأ على مجال التسليح ووسائل إدارة الصراع العسكري، ورغم تطور السفن الحربية والغواصات والصواريخ الباليستية العابرة للقارات، والأقمار الصناعية، إلا أن المناطق الإستراتيجية من وجهة نظر الجغرافيا العسكرية لا يمكن أن تفقد أهميتها الحيوية بسهولة⁽²³⁾.

وتشير بعض الدراسات للبحر الأحمر إلى عدم ملاءمته للأعمال القتالية. ويرجع ذلك إلى صحراوية سواحلها وافتقارها إلى الموانئ العميقة بالداخل بسبب الحوائط الصخرية العالية التي تمتد على طول ظهيرها. فالطبيعة الجيوبوليتيكية للبحر الأحمر تجعل من الصعب تمركز القطع البحرية الكبيرة فيه، كما أن ضحالة مياهه تجعل من عمل الغواصات فيه أمرا صعبا. ولكنه يصلح أساسا للأعمال القتالية المحدودة، والتحكم الاستراتيجي في مداخله. وقد ذكر البروفسير صلاح الدين الدومة في كتابه أمن القرن الأفريقي أن البحر الأحمر

يتميز بأنه يوفر سهولة مناورة الأساطيل من مسرح عمليات لمسرح عمليات آخر وفقا للظروف السياسية والعسكرية⁽²⁴⁾. وقد دفعت ميزة المنطقة وبيئتها البحرية الاستراتيجية، القوى الإقليمية والدولية إلى إنشاء عدد من القواعد العسكرية الدائمة والمؤقتة، وإرسال القوات إلى المنطقة. تشمل حسابات القوى العسكرية الأجنبية بمنطقة حوض البحر الأحمر، عند المخططين العسكريين الوجود العسكري البحري في القرن الأفريقي وخليج عدن والبحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي، فالوجود العسكري الدولي في المنطقة يضم قواعد للقوات البرية والبحرية، وموانئ ومطارات عسكرية صغيرة ومعسكرات تدريب، ومنشآت شبه دائمة، ومراكز دعم لوجستي.

وهناك دوريات أجنبية متعددة تجوب المنطقة بسفنها لمراقبة أعمال القرصنة والتصدي لها، وذلك من دون الحاجة إلى قواعد عسكرية، مثل دوريات ألمانيا وكندا والهند وإيران وغيرها⁽²⁵⁾.

وتعد القواعد العسكرية من أهم أدوات الدول في بسط نفوذها الخارجي، وإبراز نفوذها الاقليمي والدولي، وتعد جيوتي ونظرا لموقعها المحوري بؤرة الصراع الدولي، وكذلك نجد عدة قواعد بدول الخليج العربية.

القواعد العسكرية الأمريكية:

تهدف مهام القوات الأمريكية في المنطقة إلى تحقيق هدفين، هما مكافحة الإرهاب والقرصنة وتأمين مصالحها الحيوية لا سيما أمنها الطاقوي. «ونتيجة لأهمية المنطقة وبيئتها البحرية الاستراتيجية اندفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء عدد من القواعد العسكرية الدائمة في الخليج (قطر والبحرين والإمارات والكويت والعراق)، وفي المحيط الهندي في جزيرة ديوغو غارسيا، وعلى شواطئ شرق أفريقيا في مدينة مومباسا في كينيا. وأبرمت الولايات المتحدة أيضا اتفاقات عدة مع بعض دول المنطقة لمنحها بعض التسهيلات العسكرية في قواعدها»⁽²⁶⁾.

بعد التفجيرات الإرهابية للأهداف الأمريكية في منطقة القرن الأفريقي وعقب أحداث 11 سبتمبر 2001م بالولايات المتحدة الأمريكية، بدأ التفكير الأمريكي في إقامة القاعدة الأمريكية الأكبر في أفريقيا داخل جيوتي، وذلك في محاولة للحد من نشاط الجماعات المتطرفة وتقديم الخدمات الإنسانية والعمل عن قرب مع الحكومات المحلية.

وفي جيوتي بدأت أمريكا استخدام «معسكر ليمونيه» عام 2001م، واصبح قاعدة بحرية تابعة للبحرية الأمريكية. وهي القاعدة الوحيدة الدائمة للولايات المتحدة في القرن الأفريقي، ويبلغ عدد الجنود فيها حوالي 4000 جندي⁽²⁷⁾.

القاعدة العسكرية الصينية:

تقع في جيبوتي، وهي أول منشأة دعم لوجستي للجيش الصيني في الخارج، وقد بدأ إنشاء هذه القاعدة في فبراير من عام 2016م وتم افتتاحها في أغسطس من العام 2017م، وقد جهزت القاعدة على استيعاب حوالي 10000 جندي. تقوم القاعدة بمهام جمع المعلومات، وعمليات الاجلاء وحفظ السلام قبالة سواحل اليمن والصومال، اضافة الى مكافحة القرصنة والارهاب⁽²⁸⁾.

القواعد العسكرية الفرنسية:

تمتلك فرنسا قاعدتين مهمتين في المنطقة ومحيطها الجيوبوليتيكي: الأولى في جيبوتي، منذ وقت طويل، وتعتبر أكبر قاعدة فرنسية في أفريقيا، والثانية في أبوظبي في يونيو 2009م، علاوة لذلك تملك فرنسا قاعدتين بحريتين في جزيرتي مايوت ورينيون في جنوب المحيط الهندي، تعتبران أراضي فرنسية في ما وراء البحار⁽²⁹⁾. كذلك تمتلك فرنسا قاعدتين بحريتين في جزيرة مايوت ورينيون في جنوب المحيط الهندي، تعتبران أراضي فرنسية في ما وراء البحار. وهناك قواعد عسكرية بالمنطقة لعدد من الدول الكبرى منها اليابان وإيطاليا، وهناك وجودا عسكريا إقليميا تشمل إسرائيل وإيران وتركيا وغيرها.

ثالثاً: الدوافع الاقتصادية

تنافست وتدافعت القوى الدولية الكبرى والصاعدة في منطقة حوض البحر الأحمر، من أجل توفير أمنها الطاقوي وزيادة نفوذها السياسي والاقتصادي. و«تتجلى الدوافع الاقتصادية والتجارية نحو منطقة حوض البحر الأحمر، بإعتبارها ممراً تجارياً عبر السنين تمر عبرها السلع القديمة من توابل وعطور ومنتجات غابية من جنوب شرق آسيا إلى أفريقيا باتجاه أوروبا، ثم جاء اكتشاف النفط بالمنطقة بكميات كبيرة، ليؤكد الأهمية الاقتصادية للمنطقة»⁽³⁰⁾. ويعد الطلب والعرض على الطاقة من الناحية الاقتصادية أحد العوامل الرئيسة التي تؤثر في التصورات الخاصة بأمن الطاقة للدول. وترجع هواجس الدول الأمنية والاقتصادية الحالية إلى أن الطلب على الطاقة على اختلاف مصادرها وأنواعها يرتفع بوتيرة متزايدة، لكن ارتفاع الانتاج العالمي من النفط والغاز الطبيعي لا يزال غير كاف لمواجهة الطلب المتزايد، ولا سيما في ظل ارتفاع معدلات النمو في دول صاعدة اقتصادياً، مثل الصين والهند⁽³¹⁾. فقد أشار تقرير منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، المعنون «آفاق النفط في العالم 2030م» إلى أن الاستهلاك العالمي للطاقة شهد نمواً متسارعاً. وتستحوذ الاقتصادات الناشئة (الصين، الهند، البرازيل) على الحصة الأكبر من الاستهلاك، حيث سيزداد خلال الفترة بين 2009م - 2030م في الدول الصاعدة بحدود 22 مليون برميل يومياً. وسيصاحب ذلك زيادة الطلب على النفط التي ستصل إلى 105 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2030م، أو بزيادة قدرها 21 مليون برميل يومياً مقارنة بعام 2009م⁽³²⁾.

المحور الخامس: استراتيجيات القوى العظمى بالمنطقة

شهدت منطقة حوض البحر الأحمر تقاطع العديد من الإستراتيجيات للقوى الدولية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي (روسيا حالياً)، والصين، وبجانب هذه القوى الثلاث هنالك عدة استراتيجيات للعديد من القوى الأخرى بالمنطقة لا يسع المجال لذكرها.

استراتيجية الولايات المتحدة:

برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية، وإن جاء دخولها متأخراً لكنها لعبت دوراً حاسماً في هزيمة دول المحور (ألمانيا، اليابان، إيطاليا)، فأصبحت ندا للاتحاد السوفيتي في الشرق، وهي بحكم موقعها الجغرافي تشاطيء محيطين هما الأطلسي والباسفيكي، وهذه إن كانت ميزة جيوبوليتيكية إلا إنها تفرض عليها أعباء إضافية، مما حدا بالجنرال الأمريكي ماهان «الداعية لقوة البحر» أن ينادي بشق قناة بنما ليصل بين أكبر مسطحين مائيين في العالم بغية تخفيض الأعباء عن الولايات المتحدة وإختزال الوقت والمسافة⁽³³⁾. ومن ثم سعت أمريكا في تبني نظريات ماهان وتقوية أساطيلها لبسط نفوذها على العالم الخارجي والبقاء قريباً من المواقع الإستراتيجية بما يكفل لها الحفاظ على مصالحها القومية وحماية حلفائها والتصدي للنفوذ السوفيتي المتعاضم. وحتى نهاية الحرب الباردة كانت السياسة مرتكزة على التمسك بالمراكز التي تحصلت عليها من الدول التي تطل على المحيط الهندي والتي تشكل العناصر الأساسية للإستراتيجية الأمريكية، والتي تقوم على ضمان إنتاج الطاقة في الخليج العربي وتمريه عبر قناة السويس، والدفاع عن القارة الأفريقية وخاصة شرقها في مواجهة التسلل السوفيتي⁽³⁴⁾.

وقد بنت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتها للتحكم في منطقة

البحر الأحمر على ثلاث أنماط هي (35):

استراتيجية الإحتواء:

وتتم ذلك بالتحكم في البحر الأحمر والمنطقة المحيطة به، وذلك عن طريق القواعد العسكرية والتسهيلات البحرية لقواتها هناك، وإيضاً وجود قواتها في نقاط تخفي استراتيجية تمكنها من الوثوب على البحر الأحمر عند التعرض لأي خطر يهدد أمنها أو مصالحها أو أمن الدولة الصديقة أو الحليفة لها. وتحولت استراتيجية الإحتواء بعد إعلان (مبدأ نكسون) في عام 1969م، إلى إستراتيجية المشاركة الإقليمية. فمن أجل تدفق النفط الخليجي لها ولحليفاتها في أوروبا، أحاطت الولايات المتحدة المنطقة بعدد من القواعد العسكرية والتسهيلات أهمها قاعدة (ديغو غارسيا) في المحيط الهندي، بحسبان أن البحر الأحمر والخليج العربي منطقة جيوبوليتيكية واحدة.

استراتيجية التقرب غير المباشر:

تسعى الولايات المتحدة عبرها لتطويق المنطقة، وذلك بالتحكم في مداخل المضائق والمنافذ البحرية والحرص على الوجود في الجزر ذات المواقع الاستراتيجية التي تتحكم في الملاحة البحرية.

استراتيجية الملاحظة:

وتتم دائما عن طريق ما يطلق عليها منطقة الإهتمام، ويتم ذلك عن طريق التصريح الواضح أو التلميح، والقصد من ذلك ايصال الإشارة إلى الطرف الآخر. أو عن طريق خلق العلاقات الوطيدة مثل علاقات الولايات المتحدة مع مصر والسعودية، علاوة على خصوصية علاقاتها مع إسرائيل.

ولقد جرت في المنطقة أحداث كانت لها أثر في تغيير كافة الموازين الإستراتيجية، منها إنهيار نظام الشاه الإيراني عام 1979م الحليف القوي لأمريكا. وتوقيع إتفاقية كامب ديفيد عام 1979م بين مصر وإسرائيل، وإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل. والإجتياح السوفيتي لأفغانستان عام 1979م. كل ذلك أدى إلى وجوب إعادة ترتيب الأوراق الأمريكية والتعديل في إستراتيجية واشنطن في المنطقة، لذا فإن فكرة التدخل العسكري المباشر، بدلا من استراتيجية التقرب غير المباشر، كان أمرا لا بد من التفكير فيه بجدية أكثر، وهذا ما عرف ب(مبدأ كارتر) الذي كان يهدف إلى استخدام القوة العسكرية ولكن بالطبع دون التخلي عن (مبدأ نكسون) القاضي بالإعتماد على القوة الإقليمية الحليفة، إلا أن الظروف في تلك الفترة لم تكن مواتية لتطبيقه واستمر الاعتماد على مبدأ نكسون. وعلى ضوء ذلك تم تنفيذ مشروع أمريكي بإنشاء وتدريب قوات عرف بإسم (قوات التدخل السريع) والتي وضعت خصيصا وجرى تدريبها للقتال في مناطق مشابهة لبيئة الشرق الأوسط⁽³⁶⁾.

الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي:

بنهاية الحرب الباردة ظهرت بيئات وتهديدات أمنية جديدة، منها الإرهاب، وحتى تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من محاربة هذه الفئة التي تؤيدها بعض دول المنطقة، تطلبت وضع استراتيجيات لمواجهة تلك التهديدات، منها الإستراتيجية الأمريكية الشاملة لمقاومة انتشار الأسلحة، تتمثل في الآتي⁽³⁷⁾:

- تقوية جهود الحد من انتشار الأسلحة لمنع الدول والإرهابيين من الحصول على المواد والتكنولوجيات، وإجراءات مراقبة التسليح والتصدير المتعددة الأطراف.
- إدارة العواقب بفعالية للرد على التأثيرات الناجمة عن استخدام اسلحة الدمار الشامل.
- بناء قدرات استخبارية أفضل، وأكثر تكاملا لتوفير المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب حول التهديدات التي قد تبرز من أي مصدر كان.

- التنسيق عن كثب مع حلفائها بوضع تقييم مشترك لأكثر التهديدات خطورة.
 - الاستمرار في تحويل طبيعة القدرات العسكرية الأمريكية لتتمكن من تأمين القدرة على تنفيذ عمليات سريعة ودقيقة لتحقيق نتائج حاسمة.
- هناك أسباب جعلت الولايات المتحدة تتخوف من منطقة البحر الأحمر، نتيجة للوجود الاسلامي المتشدد فيها، وأن المنطقة تعيش حالة من التمزق وعدم الاستقرار، ومن هنا سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيجاد قواعد عسكرية منخفضة التكاليف سياسيا وأمنيا لتعزيز المصالح الأمريكية في الخليج وأفريقيا..وفي مواجهة الصراعات والارهاب في المنطقة، استخدمت الولايات المتحدة استراتيجية الجهود الدبلوماسية والاهتمام بالمعلومات الاستخبارية استنادا لتوصيات صناع السياسة الخارجية بأمريكا، أن الدبلوماسية الدولية يجب أن يكون الخيار الأول في حل الأزمات وليس العمل العسكري، ويجب أن تكون المعلومات السرية وتطبيق القانون هما الخط الأول للدفاع ضد الإرهاب وأن تكون القوة العسكرية الملاذ الأخير. ولا بد من استعادة مبادئ مراقبة الأسلحة ونزع السلاح، ومنع انتشارها⁽³⁸⁾. وتسعى الولايات المتحدة إلى الدفع بمجموعة من القادة الجدد ونشر قيم الديمقراطية حتى تصبح أدبيات السياسة الأمريكية مفاهيم حاکمة بالمنطقة، وهي تسعى من وراء ذلك إلى عدة أمور منها⁽³⁹⁾:
- تسعى الولايات المتحدة الأمريكية في إطار استراتيجيتها للسيطرة على البحر الأحمر وما يتعلق به من امتيازات إستراتيجية ولهذا حرصت على وجود قواعد لها في كل من اريتريا وجيبوتي وهذا يأتي ضمن حرصها على الاقتراب من مناطق البترول في العراق والخليج العربي ومنطقة وسط آسيا.
 - مشروع القرن الافريقي الكبير وجد حيزا كبيرا في الفكر الاستراتيجي الأمريكي وتم التعبير عنه بشكل واضح ورسمي في وثائق الخارجية الأمريكية، هذا المشروع يشمل شرق افريقيا ومنطقة البحيرات العظمى ووسط افريقيا، وهي منطقة غنية بالمياه واحتياطيات الطاقة والموارد الطبيعية الأخرى.

استراتيجية الاتحاد السوفيتي:

يرجع إهتمام الاتحاد السوفيتي بموانئ المياه الدافئة على البحر الأحمر والبحر المتوسط والمحيط الهندي منذ أيام القيصر بطرس الأكبر عام 1682 - 1725م والذي أعلن أن من يسيطر على تلك المنطقة يحكم العالم، وقد أوضحت كتابات الأدميرال سيرجي غوشكوف مدى حاجة الاتحاد السوفيتي إلى تسهيلات البحر الأحمر في الخمسينات والستينات، خاصة بعد إدخال الولايات المتحدة الغواصات النووية إلى المنطقة، وقد بدأ الإتحاد السوفيتي في التغلغل في المنطقة بعد أن وطد مركزه في الشرق الأوسط من خلال الصراع العربي - الإسرائيلي وقد عمد إلى استخدام ذلك الصراع كجسر يعبر به إلى التغلغل

واكتساب النفوذ في منطقة البحر الأحمر⁽⁴⁰⁾.

ويمكن القول أن الاستراتيجية السوفيتية في المنطقة تسعى للاقترب من المواقع الأمريكية، بغرض إجهاد السيطرة والتهديدات الأمريكية، والتحكم في مصادر الطاقة بالمنطقة، على الرغم من اكتفاء الاتحاد السوفيتي ذاتيا من الطاقة، في إطار ما يعرف ب(استراتيجية الحرمان) أي حرمان الدول الرأسمالية من الطاقة⁽⁴¹⁾.

روسيا:

إن روسيا هي الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي، وسعت للحصول على قواعد ومنافذ بحرية في المياه الدافئة وكانت مطلبا حيويا في سياستها الخارجية، وذلك تأمينا لمصالحها وأهدافها المنتشرة في جميع أجزاء العالم، في ظل مشاكلها الأمنية والاقتصادية والسياسية. وشهدت الفترة الأخيرة عودة قوية للاهتمام الروسي بالمنطقة؛ في محاولة منها لاستعادة مناطق نفوذها القديم. وتدرّك روسيا أهمية هذه المنطقة في أنها تتحكم في طريق التجارة العالمية. وممرًا حيويا ومهما لأي تحركات عسكرية، وهي مركز عبور السفن والطائرات العابرة لكل القارات، وكذلك نقطة تزود بالوقود. فتواجد روسيا في المنطقة يعد مهما، للحفاظ على قاعدتها البحرية المتواجدة في المحيط الهادئ، والمشاركة في القوات الدولية التي تستهدف محاربة القرصنة، والتي قد تتعرض لها قوافل تجارية روسية⁽⁴²⁾.

استراتيجية الصين:

في ظل تزايد الاستهلاك الصيني من الطاقة، وتوقعات تزايد اعتمادها على الطاقة المستوردة من الخارج لمواكبة ثورتها الصناعية وصعودها الاقتصادي باعتبارها قوة عالمية منافسة للولايات المتحدة على المسرح الدولي، وللحصول على نفط الشرق الأوسط الذي تعتمد عليه الولايات المتحدة بصورة رئيسة؛ اتخذت الصين عددا من الخطوات في هذا السياق تمثلت في تنمية علاقاتها الثنائية مع دول المنطقة المنتجة للنفط، مثل إيران والسعودية والكويت، وعقدت اتفاقيات طويلة الأمد مع شركة «أرامكو» السعودية و«الهيئة الكويتية للبترو» وشركة «إيران الوطنية للنفط»⁽⁴³⁾. وبتزايد الطلب الصيني بحدة على الطاقة، وتراجع الإنتاج المحلي منها، دفع بكين إلى البحث عن مصادر خارجية مستقرة للطاقة. وأصبحت الصين في عام 2004 ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة. وتوقعت بعض الدراسات أن يزداد استهلاك الصين من النفط بنسبة 10% سنوياً، وأن تزداد أيضاً واردات الصين من النفط والغاز من 33% حالياً من احتياجاتها الإجمالية من النفط والغاز إلى 60% في عام 2020م. وتشير التقديرات إلى أن 25% من واردات الصين الإجمالية من النفط تأتي حالياً من إفريقيا؛ مما حدا بالصين إلى أن تضع في أعلى سلم أولوياتها الاحتفاظ بعلاقات قوية مع موردي الطاقة الإفريقيين لها⁽⁴⁴⁾. وقد اتخذت الصين استراتيجية تنويع المصادر، ولذا رأت أن أفريقيا جديرة بالاهتمام لكونها تمتلك

ثروات طبيعية هائلة، 22% من احتياطي الغاز والنفط في العالم، و25% من احتياطي الذهب، و80% من البلاتين، و50% من احتياطي العالم من الماس وغيرها⁽⁴⁵⁾. واعتبرت الصين أن باب المندب والبحر الأحمر من أهم الروابط البحرية في تجارتها، وأحد أهم أضلاع تقوية طريق الحرير لحماية سفنها والتواصل المباشر مع أفريقيا الجنوبية.

وقد التزمت أثناء التوقيع في عام 2014 بتطوير منطقة حرة قرب مينائي جيبوتي ودوراليه، بالإضافة إلى إقامة مشاريع ضخمة بلغت قيمتها 9,8 بليون دولار، تشمل تشييد ستة موانئ، من أهمها ميناء متعدد الوظائف في دوراليه، وقاعدة عسكرية لحماية نفطها الوارد من الشرق الأوسط (43% من إجمالي النفط الوارد)، مما يعكس رغبتها في الحصول على مواقع لوجيستية هامة قريبة من ملتقى الطرق البحرية بين أفريقيا وآسيا، وغير بعيدة عن أوروبا، وذلك لحماية ثلث بضائعها البحرية التي تنقل عبر باب المندب والبحر الأحمر، وإيجاد موقع قدم ثابت قرب منطقة حيوية لتأمين احتياجاتها من الطاقة. ووفقاً لورقة السياسة الدفاعية للصين التي صدرت في مايو عام 2015، فإن القوات المسلحة ستعمل على خلق وضع استراتيجي ملائم مع التركيز على استخدام القوات والوسائل العسكرية. وتتوافق هذه الصيغة مع مبادرتي الصين "سلسلة اللؤلؤ" و"حزام واحد، طريق واحد". تهدف مبادرة "سلسلة اللؤلؤ" إلى إنشاء خط من الموانئ البحرية بطول المحيط الهندي لتأمين الممرات البحرية التي عادة ما تمر بها السفن التجارية للصين. وتهدف مبادرة "حزام واحد، طريق واحد" إلى إنشاء شبكة طرق برية وبحرية تجارية تربط الصين مع الشرق الأوسط وأوروبا. وحسب ما يراه المراقبون، فإن قاعدة الصين في جيبوتي ستساعد على تحقيق الهدف الأخير حيث تمر صادرات صينية يومياً من خليج عدن وقناة السويس إلى أوروبا تبلغ قيمتها مليار دولار⁽⁴⁶⁾. ويمر بمضيق باب المندب 20% من حجم التجارة العالمية، وللصين النصيب الأكبر منها، إضافةً إلى أن 50% من واردات النفط إلى الصين تصلها من المملكة العربية السعودية والعراق وجنوب السودان. وتتمر بالمنطقة حوالي 80% من الواردات النفطية البحرية الصينية عبر هذا الطريق مروراً بالمحيط الهندي، لذلك فهي موقع حيوي للحفاظ على مصالح الصين الاقتصادية⁽⁴⁷⁾.

المحور السادس: أثر صراع القوى الدولية على أمن المنطقة

ابتليت منطقة حوض البحر الأحمر ومحيطها الجيوسراتيجي، بثلاثة أنواع من الصراعات المتداخلة فيما بينها، منها الصراع الدولي، والصراعات بين دولها، والصراعات الداخلية كالحروب الأهلية ذات الامتدادات العرقية والطائفية والجهوية. وقد أسهمت الصراعات الدولية في تعقيد هذا المشهد، وشكلت تلك الصراعات أساس التحديات التي واجهت عمليات بناء الدولة والاندماج الوطني والتعاون الاقليمي. ومن ثم تداخلت هذه التهديدات والمخاطر والصراعات لتشكل سمة للمنطقة والتي يمكن تسميتها، بمنطقة الصراعات متعددة المستويات، داخلية واقليمية ودولية.

فظلت المنطقة تعاني من تهديدات أمنية معقدة وبمستويات متعددة ومختلفة ومتشابكة من مستوى الفرد إلى الجماعة صعودا نحو الدولة والاقليم برمته، وكانت محصلة تلك التهديدات هشاشة الدولة ومؤسساتها وضعف التعاون الاقليمي. هذا الضعف أنتج لاعبين من غير الدول، تحركوا لسد الفراغ الأمني والاقتصادي والاجتماعي الذي تركته دول المنطقة الضعيفة، وظهور حركات وجماعات مطلبية وانفصالية، والجماعات الإرهابية. إضافة إلى التهديدات النابعة من موجات الهجرة غير الشرعية، وتجارة الأسلحة والمخدرات العابرة للحدود. تلك الأزمات أكدت عجز النظم السياسية بالمنطقة من بناء الدولة الوطنية المستقرة الآمنة، وعجزت تلك الأنظمة عن التعامل مع الواقع أو التوليفة المجتمعية المتعددة، وهو ما خلق أزمات وموجات عنف سياسي واسعة النطاق. فالدولة أضحت غير قادرة على تحقيق أمن مواطنيها؛ بل صارت أحد مصادر التهديدات لشعبها، وذلك عبر سيطرة إثنية/ طائفية/ نخبة عسكرية، على مقاليد السلطة، وهي الصورة التي ولدت العنف البنيوي. فصنفت غالبية دول المنطقة ضمن الدول الفاشلة والعاجزة، من واقع حجم التهديدات الأمنية والإنسانية التي تعيشها. وعلى سبيل المثال فالمنطقة تعد من أفقر مناطق العالم، بإستثناء السعودية، وتواجه شعوب المنطقة نقصا غذائيا ومجاعات مدمرة ومتكررة، ونزوح ولجوء بأعداد كبيرة، وتتجلى تلك المآسي الإنسانية في السودان والصومال واليمن وأثيوبيا وإريتريا.

مستقبل الأمن في منطقة حوض البحر الأحمر

نتيجة لأهمية منطقة البحر الأحمر الإستراتيجية ونظرا لموقعها الجغرافي الذي تتميز بها عن باقي المناطق في العالم إضافة إلى إمتلاكها الثروات المعدنية والموارد الطبيعية الضخمة كالنفط والغاز واليورانيوم والذهب والمياه، فإنها من المتوقع أن تزداد أهميتها وتجذب إهتمام الدول الكبرى بصورة أكبر وبالتالي تتصارع وتتنافس القوى الدولية في المنطقة، من أجل بسط النفوذ السياسي وضمان المصالح الإقتصادية وتحقيق أمن الطاقة.

وعلى الرغم من الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة، إلا أنها من المتوقع أن تستمر التهديدات في المنطقة برمتها حيث أصبحت هذه التهديدات تشكل هاجسا أمنيا متفاقم، وهي مشكلة معقدة ومتعددة الأبعاد، والبعد الأساسي فيها يتمثل في أزمة بناء الدولة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وخطر الإرهاب مع تزايد إنتشار تهريب الأسلحة وتجارة المخدرات والهجرة السرية والتهديدات البيئية وغيرها من المخاطر.

ومن المتوقع أن تستمر الأخطار المحدقة بالأمن الإنساني في المنطقة، نظرا لما تحملها من تناقضات بنيوية مرتبطة ببناء الدولة الوطنية، من فشل السياسات التنموية وغياب الاستقلال الرشيد والأمثل للإمكانيات المتاحة، إلى جانب غياب العدالة التوزيعية للموارد وتحدي الحروب الأهلية. وأن الخروج من هذه المستنقعات الأزموية لابد من إنهاء الحروب في هذه الدول

وإحلال السلام الدائم وإقرار المصالحات الوطنية وإصلاح الدول والمؤسسات للقيام بوظائفها على أكمل الوجوه، ووضع السياسات والاستراتيجيات الناجعة، للاستفادة من الإمكانيات المتاحة لهذه الدول، وكذلك محاولة الاستفادة من الوجود الكبير للدول الكبرى في المنطقة في تقوية المؤسسات وأحداث التنمية وذلك بغية الوصول إلى تحقيق الأمن الإنساني بالمنطقة وصيانة وضمان أمن المنطقة برمتها. ومن الإشرافات الكبيرة بالمنطقة ظهور القيادات الجديدة من ذوي الرؤى التنموية والسلمية، مثل أبي أحمد في أثيوبيا، وعبدالله حمدوك بالسودان.

الخاتمة:

شهدت منطقة حوض البحر الأحمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تنافسا وصراعا محموما بين القوى العظمى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وقد استمرت تلك الصراعات طيلة مرحلة الحرب الباردة. ومع بداية النظام العالمي الجديد في التسعينيات من القرن الماضي ومطلع القرن الحادي والعشرين، تصاعدت حدة هذه المنافسة وتعددت أطرافها، بدخول القوى الصاعدة كالصين والهند حلبة الصراع، حيث يبدو الصراع الأمريكي - الصيني في المنطقة الأصعب والأكثر شراسة، ذلك أنه ينطوي على عنصر الطاقة التي تعد أولوية لدى الطرفين وتؤثر بشكل أساسي ورئيس على الأمن القومي لهما، بالإضافة إلى الموقع الإستراتيجي لمنطقة حوض البحر الأحمر لما تتمتع بها من أهمية استراتيجية وخصائص جيوبوليتيكية، وكذلك تذخر المنطقة بموارد ضخمة لا سيما الطاقة.

وقد اتسمت مصالح القوى الدولية في المنطقة بالتشابك والتعقيد، نتجت عنها الصراعات وعدم الاستقرار والتهديدات الإرهابية، تلك الصراعات أثرت على أمن المنطقة برمتها بضعفها العربية والأفريقية كما انعكست على شعوب المنطقة من هشاشة في الأمن وعدم الاستقرار وضعف في التنمية.

النتائج:

1. أصبحت منطقة البحر الأحمر بكل مميزاتها الجيوسراتيجية وخصائصها الجيوبوليتيكية، واحدة من المناطق الاستراتيجية المهمة في التقسيم الجيوبوليتيكي للعالم، وملتقى أهم نقاط التحكم الاستراتيجي.
2. شهدت موازين القوى المعاصرة بالمنطقة حركة تحولات وتغييرات جزرية، بين قوى دولية وأخرى إقليمية في البيئة الجيوسراتيجية للبحر الأحمر صعودا وهبوطا. وغياب مشروعا استراتيجيا لدول المنطقة للاستفادة الكبيرة من ميزات المنطقة وامكانياتها.
3. تأثر أمن المنطقة بالصراعات والاستراتيجيات الدولية والتي جلبت مآسي وكوارث إنسانية لشعوب المنطقة.

التوصيات:

1. على صناع القرار بالمنطقة وضع شراكات استراتيجية استثمارية، وخلق آفاق للتعاون، فالمنطقة تمتاز بفرص وآفاق للاستثمارات الضخمة لابد من الاستفادة منها.
2. ومن المداخل الاستراتيجية للتعاون وخلق الشراكات الاستراتيجية في المنطقة قطاع البنية التحتية، والذي يشمل الطاقة والسدود والطرق والجسور والسكك الحديدية والموانئ البحرية والنهرية والسياحة والاتصالات والأسواق ومراكز الانتاج والخدمات.

المراجع:

1. ابوبكر فضل محمد، مهددات الأمن الدولي، (دراسة حول الإرهاب والتسليح تنظيم داعش نموذجاً)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهرى، 2015م، ص 10.
2. أليزابيث سكونز، «تمويل الأمن في سياق عالمي» في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2005م، فريق الترجمة حسن حسن وعمر الأيوبي، بإشراف سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005م)، ص 427.
3. عبدالقادر دندن، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى - جنوب آسيا - شرق وجنوب شرق آسيا، اطروحة دكتوراة في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2013م، ص 44.
4. خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية، الطبعة الأولى (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014م)، ص 52.
5. عمرو عبدالعاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة، سبتمبر 2014م)، ص 45.
6. خديجة عرفة محمد، مرجع سابق، ص 52 - 53.
7. كاميليا برونسكي، «الطاقة والأمن: الأبعاد الإقليمية والعالمية»، في: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2007م (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007م) ص 329.
8. عبدالناصر سرور، الصراع الاستراتيجي الأمريكي - الروسي في اسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة (1991-2007م)، جامعة الأقصى، مجلة جامعة الأزهر، غزة، سلسلة العلوم الانسانية 2009م، المجلد 11، العدد B-1، ص 45.
9. هانز مورجانشا، السياسة بين الأمم، ط1، ترجمة خيرى حماد، القاهرة، الدار القومية، 1965م، ص 33.
10. أحمد الأصبحي وآخرون، الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2001م)، ص 19.
11. عبدالمحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي - الإسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984م، ص 26.
12. محمود توفي، البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 57 (يوليو 1979م)، ص 32.
13. عبدالمنعم عبدالحليم سيد، البحر الأحمر وظهيره في العصور القديمة، (الاسكندرية: دار

- المعرفة الجامعية، 1993م)، ص 14.
14. صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982م)، ص 62.
15. إجلال رأفت، تقاطع المصالح القومية للدول العربية المطلة على البحر الأحمر ودول القرن الأفريقي، في العرب والقرن الأفريقي: جدلية الجوار والانتماء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت- أكتوبر 2013م، ص 209-214.
16. أحمد الأصبحي وآخرون، مرجع سابق، ص 43 - 44.
17. صلاح الدين حافظ، مرجع سابق، ص 63.
18. محمد يوسف حسن عيسى، وسائل التفاعل مع السياسة الأمريكية في القرن الأفريقي، الفترة من 2001-2013م، رسالة دكتوراة غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة النيلين، 2013م، ص 69-70.
19. صلاح الدين حافظ، مرجع سابق، ص 59 - 61.
20. المرجع نفسه، ص 66 - 67.
21. إجلال رأفت، مرجع سابق، ص 215 - 216.
22. المعز فاروق محمد احمد، مرجع سابق، ص 110.
23. صلاح الدين عبدالرحمن الدومة، أمن القرن الأفريقي، الطبعة الثانية، (الخرطوم: الدار السودانية للكتب، 2007م)، ص 80.
24. المرجع نفسه، ص 94 - 95.
25. إجلال رأفت، مرجع سابق، ص 208.
26. المرجع نفسه، ص 208.
27. رانيا ابو شمالة، أهم القواعد العسكرية في المنطقة العربية: التواجد والنفوذ، منتدى السياسات العربية، 20 أكتوبر 2019م، على الرابط www.Arab Policy Forum.
28. رانيا ابو شمالة، أهم القواعد العسكرية في المنطقة العربية: التواجد والنفوذ، منتدى السياسات العربية، 20 أكتوبر 2019م، على الرابط www.Arab Policy Forum.
29. مضوي الترابي، مرجع سابق، ص 217 - 218.
30. أحمد الحسب عمر، الأهمية الاقتصادية للبحر الأحمر، سلسلة أوراق استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، (الخرطوم: 1998م)، ص 19.
31. كاميليا برونسكي، مرجع سابق، ص 333.
32. عمرو عبدالعاطي، مرجع سابق، ص 69.
33. معتصم عبد الوهاب، استراتيجيات الدول الكبرى في البحر الأحمر، سلسلة أوراق استراتيجية،

- العدد (1)، (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1998م)، ص 31.
34. عمار السجاد الشيخ، اتجاهات وفرص وحدة القرن الأفريقي: دراسة استشرافية، اطروحة دكتوراة غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة النيلين، 2010م، ص 56.
35. الأمين عبدالرازق ادم، مرجع سابق، ص 77 - .
36. المعز فاروق محمد احمد، مرجع سابق، ص 152 - 153.
37. المعز فاروق محمد احمد، مرجع سابق، ص 157.
38. حمدي عبدالرحمن حسن، التوازن الاقليمي في شرق افريقيا: القضايا وآفاق المستقبل، شبكة المشكاة الاسلامية، ص 6 - 7.
39. عمار السجاد الشيخ محمد، مرجع سابق، ص 58 - 59.
40. مجدي حماد، الاتحاد السوفيتي وكوبا والقرن الافريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 54، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، (1978م)، ص 31 - 33.
41. محمد توكل، روسيا تبحث عن «نفوذها الضائع» في القرن الأفريقي، على الرابط: <https://88%aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9>
42. عمرو عبدالعاطي، مرجع سابق، ص 69 - 71.
43. بيتر بروكس، وجي هاي شين: «النفوذ الصيني في إفريقيا تهديد كبير لمصالح واشنطن، 28 ديسمبر / 2006. [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/349.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/349.htm)
44. هشام جابر، القرن الافريقي: سباق دولي محموم لأجل النفوذ، 10/5 / 2017م، على الرابط: WWW.aljazeera.net
45. شادي خليفة، الخليج الجديد، «لماذا تبني كل من الصين والسعودية قواعد في جيبوتي، 28 سبتمبر / 2016م، <http://thenewkhalij.org/ar/node/47119>
46. علاء الدين أغا، الصين في افريقيا.. مسرح عسكري مختلف، 24 يوليو 2017م، على الرابط: [https:// elbadil-pss.org](https://elbadil-pss.org)